

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من ائتلاف مكافحة الاتجار بالمرأة، وهو منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080114 060114 13-59812X (A)



البيان

يقر ائتلاف مكافحة الاتجار بالمرأة، وهو منظمة غير حكومية تعمل من أجل القضاء على الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين، بالمصاعب التي تعترض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وعلى وجه الخصوص، الهدف ٣ الذي يرمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والهدف ٦ الذي يرمي إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض أخرى. ويرى الائتلاف أنه رغم الجهود العديدة التي بُذلت حتى الآن، لا تزال هناك تحديات جسام تعترض تحديداً تحقيق الغايات الموضوعية في إطار هذين الهدفين من الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي العام الماضي، نصّت الاستنتاجات المتفق عليها التي أقرتها لجنة وضع المرأة بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها على أن ”العنف ضد المرأة يعرقل التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات والدول، ويعطل إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية“ (الفقرة ٢١). ومن غير الممكن أن تتحقق المساواة بين الجنسين وأن يجري تمكين النساء ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ما لم يتم التصدي لمسألة العنف الجنسي الذي يُقترف بحق النساء والفتيات.

ورغم اشتغال الأهداف الإنمائية للألفية على ولاية واضحة منوطة بالحكومات وجميع الجهات الفاعلة الأخرى من أجل التصدي لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين النساء والفتيات، فإن عوامل معينة مثل العنف الجنسي الذي يرتكبه الرجال ويزيد من ضعف النساء أمام فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسواه من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، لا تزال بعيدة عن التناول الوافي. وأحد النماذج الأكثر شيوعاً للعنف الجنسي الذي يرتكبه الذكور بحق المرأة هو الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري. وهناك دلائل دامغة على أن قلة مناعة النساء والفتيات إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تنخفض بشكل ملحوظ عندما يُقضى على العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري والاتجار بالبشر. وتمثل ظاهرة بيع النساء والفتيات وشرائهن لتلبية الأغراض الجنسية للرجال ممارسة قائمة منذ أمد طويل ويتحتم مواجهتها من أجل تقليل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضاء عليه.

وقد نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٢ تقريراً بعنوان ”فيروس نقص المناعة البشرية والقانون: المخاطر والحقوق والصحة“ صادراً عن اللجنة العالمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والقانون يلفت الانتباه إلى الصلة بين الدعارة وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إلا أنه من دواعي الأسف أن التقرير يغفل عن ثروة البيانات التي

تُظهر أن تقنين أو عدم تجريم الدعارة لا يقضي على العنف أو الاستغلال، أو يوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتوحي التوصية الداعية إلى تقنين وتنظيم ممارسة الدعارة بفرضية أن القائمين على بيوت الدعارة وسواهم ممن يترجحون من صناعة الجنس يحمون بشكل كافٍ حقوق وسلامة الأشخاص ممارسي الدعارة. والواقع أن تقنين وتنظيم الدعارة يتسبب في مفاخرة انتشار الانتهاك الجنسي للنساء والفتيات على نطاق واسع، بما يستدعيه من زيادة الطلب على ممارسات الدعارة، وهو ما يفضي إلى إنشاء مزيد من بيوت الدعارة وزيادة زخم الاتجار بالنساء والفتيات في أغراض الجنس.

وتدلل البحوث على أن النساء والفتيات المشمولات بحالات الاستغلال الجنسي تكتن عُرصة لدرجات عالية من العنف من جانب مشتري خدماتهم والقوادين، سواء بسواء. أما الحل الذي يسعى إلى كفاية "الجنس المأمون" عن طريق تقنين الدعارة، فيغفل عن ديناميات القوى الكامنة في الاستغلال الجنسي للأغراض التجارية. وباعتبار أن النساء أو الأطفال هم السلعة التي يجري شراؤها في المعاملة التي تتم بين العميل والقواد، فإن هؤلاء النساء أو الأطفال المُستغلين جنسياً يكونون مضطرين عادةً لتحقيق طلبات العميل، التي تتضمن في أغلب الأحيان إساءة جنسية لا يُلقى فيها بال إلى اعتبارات الحماية. وغالباً ما يكون ثمن المقاومة هو التعرض للعنف.

أما خطط تنظيم الدعارة، ومنها الخطط المقترحة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فتتحو إلى حماية الذكور مشتري الجنس التجاري وليس حماية النساء ممارسات الدعارة. ولا تؤدي الفحوص الصحية الإلزامية واختبارات فيروس نقص المناعة البشرية التي تخضع لها النساء وممارسات الدعارة إلى القضاء على ما قد يتعرضن له من مخاطر الإصابة بالعدوى من المشتريين الذكور، الذين لا يُطلب إليهم إخضاع أنفسهم لفحوص دورية للتأكد من خلوّهم من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. ويكشف هذا التباين عن أن الهدف الحقيقي لمثل هذه الفحوص الصحية هو حماية صحة الذكور المشتريين. والفرضية القائمة هنا هي أن ممارسات الدعارة هن حاملات المرض، مع إغفال دور الذكور المشتريين في نقل فيروس نقل المناعة البشرية. ولا تزيد الفحوص الصحية الإلزامية عن كونها ببساطة شكلاً آخر من أشكال الانتهاك والامتهان الجسدي يتعين على ممارسات الدعارة أن تتحملنه.

ومن شأن تقنين صناعة الجنس والإشارة إلى النساء والأطفال ممارسي الدعارة بوصفهم "عاملون في مجال الجنس"، أن يترك "حق" الرجال في استغلال هاتين الطائفتين قائماً دون منازعة. كما أنه يتغافل عن أهم عامل يسهم في إزكاء نشر فيروس نقص المناعة البشرية عبر صناعة الاستغلال التجاري للجنس ألا وهو: مطلب الرجال الحصول على سبيل

غير معاق لممارسة الجنس مع النساء والأطفال. ولا بد من التصدي لهذا الجانب المتعلق بالطلب في الدعارة، وأن يجري تقليله عن طريق تجريم المتاجرين والقوادين والمشتريين وملاحقتهم قضائياً.

ولا تساعد "الحلول" التي يتوصل إليها تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأغراض مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، في تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو تعزيز مساواة المرأة وتمكينها. وبدلاً من أن يروج التقرير لخيارات اقتصادية حقيقية مفيدة للنساء، يؤيد سياسات تفضي إلى إبقائهن خارج نطاق الوظائف التي تتطلب مهارات وتدفع لشاغليها أجوراً تكفل لهم تحمّل تكاليف المعيشة. وحيث تعجز هذه السياسات عن تقليل الطلب وتقليص صناعة الجنس، فأما تقبل بإفراز طائفة من النساء والفتيات يسهل تسريحهن من عملهن ويشكلن طبقة دونية تعاني الفقر والتهميش الاجتماعي وتوضع في مواجهة الخطر المتزايد للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أن التركيز على وجود حق مفترض للنساء أو الفتيات في "اختيار" "العمل في مجال الجنس"، يتغافل عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تقودهن إلى الوقوع فريسة الاستغلال الجنسي التجاري.

ويتسبب تقنين وتطبيع صناعة الجنس في آثار سلبية عميقة طويلة المدى تمس حقوق الإنسان والأحوال الصحية لجميع النساء والفتيات. فالدعارة، أسوة بالأشكال العديدة الأخرى للعنف الجنسي، تنبع من تبعية النساء التاريخية للرجال. وتبني صناعة الجنس على تدني الوضعية الاجتماعية للنساء وتبقي عليها، وتحدد للنساء دوراً محطاً تكُن بموجبه مجرد سلعة جنسية. ومع استمرار تقبّل جنسنة النساء والفتيات وتحويلهن إلى أدوات، وانتشار ذلك على نطاق واسع في المجتمع، تقل بشكل متزايد أرجحية أن تحظن بمعاملة تساوي بينهن وبين الآخرين كبشر متكافئين. من هنا، يمثل الاستغلال الجنسي التجاري ممارسة ثقافية تدمر اللامساواة بين الجنسين وتؤدي سواء الذين يقعون ضحايا له في إطار صناعة الجنس أو الذين يتعرضون للتحرش الجنسي والتمييز الجنساني وغيره من أشكال العنف الجنسي لأنه يكون من المقبول أن يُنظر إلى النساء كسلعة جنسية تُشتري وتُباع.

وثمة دلائل قوية على أن هشاشة النساء والفتيات أمام فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تقل بشدة عندما يجري القضاء على العنف القائم على نوع الجنس، بما فيه الاستغلال الجنسي التجاري والاتجار بالبشر. ولا بد أن تركز تدابير الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على تزويد النساء والفتيات بخدمات الدعم اللائي يحتجنها، مثل المأوى والاستشارات المجانية والطوعية، فضلاً عن الرعاية الصحية والتوعية والتدريب على الوظائف وتوفير الإسكان الدائم والقيام في الوقت ذاته بتخفيض طلب الذكور على الجنس التجاري.

ولا ينبغي لأي نهج لحقوق الإنسان يُعنى بالتصدي لعدم مناعة ممارسات الدعارة من النساء والفتيات إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أن يتخلى عنهن لصناعة تقدم الربح على كرامة الإنسان. ويحتاج هذا النهج بدلا من ذلك إلى إرساء خطة شاملة لبرامج الإقلاع عن هذه الممارسة، وتوفير الرعاية الاجتماعية والتوعية العامة من أجل القضاء على التفاوتات الاجتماعية التي تسبب في وقوع الاستغلال والانتهاك.

التوصيات

ونحن ندعو الدول إلى الوفاء بالتزاماتها المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية عن طريق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن تتبع في سبيل ذلك سياسات تعزز المساواة بين الجنسين وتزيد مقدرات المرأة. كما ندعو وكالات الأمم المتحدة أيضا إلى أن تنظر في المبادئ الواردة أدناه عند وضع توصيات تتعلق بالسياسات العامة وتنجم عنها تبعات بعيدة المدى على النساء والفتيات في العالم. وبغية تحقيق تقدم حقيقي في سبيل بلوغ الهدفين ٣ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد من اتخاذ إجراءات في المجالات التالية:

- تجريم مرتكبي جميع جرائم الاستغلال الجنسي، بمن في ذلك مشتري وموردي النساء والفتيات ممارسات الدعارة أو المتجر بهم
- تدريب اللاعبين المؤسسيين في كل المستويات ومساءلتهم، بمن في ذلك أفراد الشرطة والقضاة وكلاء النيابة وسواهم من القادة المجتمعين، من أجل التعامل مع النساء والفتيات المستغلات باعتبارهن ضحايا الجريمة، لا بوصفهن خارجات عن قواعد الأخلاق أو مقترفات لجرائم
- تعزيز القوانين والسياسات لمساعدة ضحايا العنف القائم على نوع الجنس
- وضع برامج للتمكين الاقتصادي لصالح النساء المعرضات لخطر الاتجار بمن واستغلالهن جنسيا لأغراض تجارية، وزيادة الوعي بمخاطر الاتجار بالبشر
- تبني إجراءات علاجية للمهاجرين ضحايا العنف والاستغلال الجنسيين، بما في ذلك منح اللجوء والإقامة القانونية
- تدعيم برامج التوعية التي تتصدى لمسألة منع العنف الجنسي ضمن السياق الأعم المتعلق بالمساواة الجنسانية، بما في ذلك البرامج المتعلقة بالتوعية والتمكين للنساء والفتيات، وتثقيف الرجال والفتيان بما قد يتعرضون له من أذى جراء العنف والتنميط الجنسيين

- زيادة المساعدة الطبية المقدمة إلى ضحايا الاستغلال الجنسي وسواه من أشكال العنف، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية الملائمة التي تعالج ما يتعرضون له من الصدمات والاكتئاب والشعور بالجزع فضلا عن الاتكال على المخدرات
 - رفض تقنين أو تطبيع العنف الجنسي والتقاعس عن الملاحقة القضائية أو إنفاذ القوانين التي تجرم هذا السلوك
 - التسليم بالدور الذي تقوم به وسائط الإعلام والإنترنت في التشجيع على ممارسة العنف الجنسي، واعتماد تدابير تستهدف مكافحة جنسنة النساء والفتيات وإساءة معاملتهن في سياق إنتاج واستهلاك المواد الإباحية
- وإذ اعتمد المجتمع العالمي الأهداف الإنمائية للألفية، أقر بأن هديفي تحقيق المساواة بين الجنسين ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، هما هدفان لا يمكن إرجائهما ولا بد من بذل جهود حقيقية لإحداث التغيير اللازم لتنفيذهما دون إبطاء. غير أنه لسوء الطالع لا يزال هناك الكثير الذي يتعين أن تقوم به الدول والمنظمات الحكومية الدولية حتى تفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بخصوص هذين الهدفين الحاسمين. ولا بد أن يجري الآن اتخاذ إجراءات فورية قاطعة لوقف التيار المستمر للاستغلال الجنسي التجاري وزيادة المساءلة بشأن هذا الشكل من أشكال العنف القائم على نوع الجنس، سعيا إلى ترجمة الرؤية التي تحملها الأهداف الإنمائية للألفية إلى حقيقة واقعة.